

الإمدادات دخلت «إدارة المركبات».. وميليشيات الغوطة واصلت خرق «خفض التصعيد» الجيش يتقدم في حرستا ويسيطر على «المطاحن»

الوطن - وكالات

لم يتوقف الجيش العربي السوري عن مواصلة عملياته العسكرية في حرستا شرق دمشق، عقب كسره للحصار الذي فرضته ميليشيات الغوطة الشرقية على إدارة المركبات، وتمكن أمس من بسط سيطرته على شركة المطاحن، وتابع عملياته باتجاه حي مديرا وأحياء حرستا الشرقية، بعد أن تمكن ليلة الإثنين من فك الطوق عن إدارة المركبات في المنطقة، عقب معارك شرسة مع مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المتحالفة معها. وذكّرت وكالة «سانا» للأخبار، ليلة الإثنين، أن وحدات من الجيش أنجزت مهمتها مساء الأحد بقلع الميليشيات المساندة لها على إدارة المركبات وذلك بعد معارك عنيفة سقط خلالها عشرات الإرهابيين بين قتيل ومصاب. ولقبت إلى أنه بعد فقه الطوق عن إدارة المركبات بدأت وحدات الجيش على الفور عملية عسكرية جديدة بهدف توسيع رقعة الأمان حول الإدارة وسط قيام سلاح المدفعية باستهداف أوكار وتجمعات الإرهابيين في المنطقة المحيطة.

في الأثناء، أعلنت مصادر محلية أممية «الوطن»، بأن الجيش بدأ أمس بإدخال الإمدادات إلى داخل إدارة المركبات، بعد أن تمكن من فك الطوق عنها في حين استمرت العمليات العسكرية لتأمين محيط الإدارة من جهة المعهد الفني والبحية. ووفقاً للمصادر، فإنه ومن خلال هذه العملية لم يبق هناك أي تهديد لخرق أممي مباشر على العاصمة دمشق. وللخفيف من وطأة الهزيمة التي تعرضت لها الميليشيات المسلحة،



نسور الجيش العربي السوري تدك معازل الإرهابيين في بلدة عربين ومحيط مدينة حرستا بالغوطة الشرقية أمس (رويترز)

أوضحت المصادر، أن سلاح الجو الحربي نفذ ضربتين جويتين على أهداف تابعة للميليشيات المسلحة في حرستا وعربين، على حين استهدفت قوات الجيش نقاط ومواقع تلك الميليشيات في المزارع الواقعة بين حرستا ودوما بصواريخ أرض-أرض، على حين استهدف الطيران الحربي مواقع ونشم ميليشيا «جيش الإسلام» في مزارع دوما وتحركات المسلحين في بلدة مديرية الغوطة الشرقية.

العنفية إثر ملاحقة قوات الجيش لسلمي «الناصر» على محورى الحدائق والعجمي، وتمهيدات جوية ومدفعية وصاروخية عنيفة، أمام قوات الاقتحام.

في غضون ذلك، دمرت قوات الجيش عربة مفخخة وديباجة وقضت على كامل أفراد مجموعة إرهابية في محيط إدارة المركبات، وفقاً لمصادر أممية، بالترافق مع استمرار الاشتباكات

إدارة المركبات. وزعم أن المعلومات والتسجيلات المصورة التي نشرتها وسائل الإعلام السورية الرسمية «غير صحيحة»، مدعياً أن اللتية من هذا الإعلان لم تعرف بعد!!.

حيدر: المدينة أبعد ما تكون عن اتفاق مصالحة

وكالات

أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أن مدينة حرستا في غوطة دمشق الشرقية «أبعد ما تكون حالياً عن إنجاز اتفاق تسوية ومصالحة» جراء خرق الميليشيات المسلحة فيها اتفاق منطقة «خفض التصعيد». جاء ذلك في تصريح صحفي لحيدر على هامش ورشة عمل أقيمت في فندق الشام بدمشق، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأخبار، حول «التعامل مع الأطفال الذين تم تجنيدهم»، حيث أكد حيدر أن «التنظيمات الإرهابية المسلحة في حرستا والتي كانت ضمن منطقة خفض التوتر قامت باعتداءات منتظمة ومتكررة على نقاط للجيش العربي السوري ومؤسسات الدولة واستهدفت المدنيين في الأحياء والضواحي السكنية بدمشق ومحيطها بعشرات القذائف». وأضاف: إن «المسلحين أثبتوا بالتجربة أنهم لا يريدون تحويل منطقة حرستا إلى منطقة مصالحة حقيقية وكانوا خلال الفترة الماضية يمدقون الحجج الوافية لعلقة إنجاز اتفاق مصالحة فيها». وقال: إن الرد على اعتداءات المسلحين يكون بالعمل العسكري كما يجري

الاحتلال يقرر إجراء انتخابات محلية في الجولان المحتل.. والأهالي يرفضون

صالح: لا شأن لأهلنا بما والهدف هو تهويد المنطقة وسلخها عن الوطن الأم

موقف محمد

ندد مدير مكتب شؤون الجولان العربي السوري المحتل في مجلس الوزراء ممدحت صالح بقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتضمن إجراء انتخابات محلية في الجولان المحتل، وشدد على رفضه للقرار وأنه لا يحق له إسرائيل إجراء انتخابات محلية هناك كونها محلة للجولان. وفي تصريح له «الوطن»، قال صالح: إن «هذا القرار مرفوض من أهلنا في الجولان، وحتى المجلس المحلي هناك مفروض، وهو معين من سلطات الاحتلال، وهؤلاء المعنويين يخدمون سلطات الاحتلال الإسرائيلي». وقررت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراء انتخابات محلية في الجولان العربي السوري المحتل في تشرين الأول المقبل، وذلك بالتنسيق مع مواطنين هناك، حسب زعم وزير الداخلية الإسرائيلي آرييه درعي من «اختيار مقبليهم بحرية». درعي وهو راعي قرار الانتخابات في الجولان، قال: «هذه خطوة تاريخية، وحين الوقت لنتمكن المواطنين في الجولان من اختيار ممثلين في السلطات المحلية بحرية وديمقراطية». وأضاف صالح، أن «أهلنا في الجولان أصدرنا بياناً واضحاً وصريحاً برفض أي انتخابات للمجالس المحلية

في الجولان السوري المحتل، ويعتبرون أن هذه انتخابات إسرائيلية لا شأن لأهلنا فيها بأي شكل من الأشكال». واعتبر صالح، أن «سلطات الاحتلال الصهيوني تهدف من وراء هذه الانتخابات إلى تهويد الجولان وسلخه من الوطن الأم سورية، وهذه الأمور كلها مرفوضة من أهلنا في الجولان المحتل». وشدد صالح على أن «أهلنا في الجولان هم عرب سوريين والجولان أرض سورية ولا يجوز إجراء انتخابات صهيونية على أرض الجولان لأنها تتعارض مع القانون الدولي وهي تعتبر دولة محتلة ولا يحق لها إجراء انتخابات وأهلنا لن يشاركوا بأي انتخابات تقرها سلطات الاحتلال الصهيوني». وتبلغ مساحة الجولان العربي السوري ١٨٦٠ كم مربعاً. واحتلت «إسرائيل» خلال عدوان حزيران ١٩٦٧، ١٢٥٠ كم٢، حرر جزء منها الجيش العربي السوري في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣.

وهجرت قوات الاحتلال جميع أهالي قرى الجولان، ولم يبق سوى أهالي خمس قرى هي: مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، عين قنبلة، والنحس. ويبلغ عدد سكان تلك القرى الخمس حالياً نحو ٢٥ ألف مواطن عربي سوري.

«وزارة الداخلية تبحث الخطوات اللازمة لإدارة المجالس المحلية في المرحلة الانتقالية، حتى موعد الانتخابات المقبلة سنة ٢٠١٨». وفي أواخر العام الماضي ناقشت لجنة وزارية إسرائيلية للتشريع مشروع قانون منح وزارة الداخلية صلاحيات «بسحب، ما تسميه «الإقامة» من فلسطينيين بالقدس وسوريين بالجولان «إذا تمت إعادتهم بعمليات معادية أو بعدم الولاء لإسرائيل». وندد حينها مدير مكتب شؤون الجولان العربي السوري المحتل في مجلس الوزراء في تصريح له «الوطن»، بمشروع قانون سلطات الاحتلال، وشدد على أن «أهلنا في الجولان والقدس هم أصحاب الأرض» وأن مشروع القانون يهدف إلى إفراغ الأرض من أصحابها الأصليين الأمر الذي يسيء للأهالي ويواصلون المقاومة». وقال: إن مشروع قانون سلطات الاحتلال يأتي في إطار الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال بحق أهلنا سواء في الجولان أم فلسطين المحتلة عبر السيطرة على الأرض والماء إن كان في القدس المحتلة أو الجولان المحتل. واعتبر صالح، أن مشروع القانون يدل على «عجز كيان الاحتلال وتهديد الناس بأراضيهم ومساكنهم وممتلكاتهم إن حاولوا القيام بعمل ضد سلطات الاحتلال»



جانب من الدمار بسبب انفجار في مقر للجهايين في إدلب أمس (أ.ف.ب)

الغنفوت وتير معلقة وعلى اتجاه قرية أكراد داسية برقي محص الشمالي والشمالي الغربي ما استدعى من القوات العسكرية العاملة بالمنطقة من الرد على مصادر إطلاق النيران والاشتباك مع عناصر تلك التنظيمات مع تنفيذ قصف مدفعي طال مواقع وتحصينات المسلحين على طول خطوط المواجهات وتحقيق إصابات مباشرة في صفوفهم.

في ريفي حماة وإدلب منذ بدء العمليات في المنطقتين في ٢٢ من تشرين الأول الماضي يرتفع إلى ١١٧ قرية وبلدة. إلى ذلك أعلنت ميليشيا «حركة أحرار الشام» الإسلامية النفي العام لصد تقدم الجيش بريف إدلب الشرقي على أن يتم زيادة أعداد المسلحين والعمل مع جميع التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة لاستعادة المناطق التي خسرتها خلال الفترة الأخيرة وقد وجهت بالمسلمين، ونشرت بياناً بهذا الخصوص أمس. وفق ما نقلت مواقع الكترونية معارضة.

من جانبها، دفعت ميليشيا «الحزب الإسلامي التركستاني»، أمس، ببعزيزات عسكرية إلى جهات ريف إدلب الجنوبي والشرقي، لمحاولة صد تقدم الجيش في المنطقة. وفق ما ذكرت شبكات إعلامية معارضة.

وأوضح مصدر عسكري له «الوطن»، أن الميليشيات المسلحة جدد صباح أمس خرقها لاتفاق منطقة «خفض التصعيد» شامل محص عبر استهدافها برمايات رشاشة وقناصة نقاط ومواقع للجيش العربي السوري بمحيط بلدتي

قولاً واحداً

عملية إدلب والضربات الغامضة على حميميم

أنس وهيب الكردي

مع انطلاق عمليات الجيش السوري وحلفائه العسكرية في شمال حماة وجنوب إدلب، تواترت الأنباء عن ارتفاع مستوى جاهزية الجيش التركي استعداداً لتنفيذ عملية عقيرين، بينما تعرضت قاعدة حميميم الجوية لضربات لا يزال الغموض يلف ملابساتها. وأعطى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال جولته الشرق أوسطية نهاية العام الماضي، والتي شملت حميميم وأنقرة والقاهرة، إشارة البدء لتنفيذ اتفاق خفض التصعيد في إدلب، والذي توصلت إليه روسيا وإيران وتركيا على مرحلتين في خريف العام ٢٠١٧ الماضي، ويتضمن نشر قوات مراقبة تركية وروسية وإيرانية في مواقع ضمن جغرافية إدلب وجوارها، وتوزيعها ما بين القوى المتنافسة هناك.

ويبدو أن تزايد الحشود التركية وارتفاع مستوى جاهزية الجيش التركي في مناطق جنوب تركيا المواجهة لعفرين، وكأنه على صلة بتطور عمليات الجيش السوري وحلفائه العسكرية في شمال إدلب، والمتركزة في المنطقة («الحمدية» في اتفاق خفض تصعيد إدلب، أي تلك الواقعة شرقي سكة حديد الحجاز، لقد ربطت أنقرة ما بين مسير إدلب وعفرين بشكل محكم خلال محادثات أستانا العسكرية، وجعلت أي تفاهم بشأن القضاء على «هيئة تحرير الشام» التي تقودها «جبهة فتح الشام» أي جبهة النصرة سابقاً، مرتبطاً باتفاق مماثل بخصوص «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تسيطر على منطقتي عقيرين وتل رفعت في ريف حلب الشمالي. وللمرة أن ينصرو الأتراك وقد ألحوا خلال مفاوضات أستانا، على تصفية وجود «حماية الشعب» بشكل كامل في عقيرين وتل رفعت، وأن الروس رفضوا ذلك بشكل مطلق، مقترحين عقاباً مبدئياً وتزليل قبيل الترتيب بين «وحدات الحماية» والأتراك مقاربه الفصل بين المقاتلين الأجانب في الميليشيا والمقاتلين السوريين، وإقامة منطقة عازلة تحت سيطرة الجيش السوري وبها وجود مراقبين عسكريين روس من مركز حميميم.

طرحت أنقرة إستراتيجية مماثلة للتعامل مع «هيئة تحرير الشام» في إدلب، تقوم على الفصل ما بين السوريين والجهاديين الأجانب المضمونين تحت لواء الهيئة، وتقسيم المحافظة إلى مناطق نفوذ للمسلمين والجيش السوري يفضل بينها منطقة عازلة تنتشر فيها قوات مراقبة روسية.

والأرجح أن اتفاق خفض التصعيد حول إدلب ترافق مع ملحق بخصوص منطقة عقيرين، تعمل أنقرة على تنفيذه على الأرض، وتسمى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مسعى الفريق أمام الفصل الجديد من تنفيذ اتفاق إدلب خلال زيارته إلى باريس ولقائه نظيره الفرنسي إيمانول ماكرون، والتي جاءت ضمن مساعي أنقرة لاستغلال الفجوة ما بين واشنطن والعوالم الأوروبية حيال قضايا الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من اهتمام كل من الصين ومصر بمصير إدلب، نتيجة انتشار الحزب التركستاني الإسلامي، المؤلف بالكامل من عناصر متحدره من إقليم سنغيان، ووجود عشرات القيادات الصرية في «جماعة خراسان» المنتشرة في منطفة إدلب، وتتبع بشكل مباشر لإمرة أمين الظواهي أمير تنظيم القاعدة، إلا أنه لا يبدو أن لهما أي دور في المشهد العسكري الحالي.

في المقابل، لا تبدو الولايات المتحدة راضية بخصوص العملية القائمة في إدلب واستبعادها عنها. وهي تنظر بعين الريبة إلى التاهاات التركية الروسية في شمال غرب سورية، وأكثر ما يقلقها أن تتوافق عملية إدلب بعملية تركية ضد عقيرين وهو ما يبدو أنه حاصل حالياً، وتريد واشنطن أن تكون لها كلمة في شؤون غرب سورية، خوفاً على مسير فونداها ووجودها العسكري في شرق البلاد، والذي يستند إلى «قوات سورية الديمقراطية» التي تشكلت «وحدات حماية الشعب» نزارها الضاربة.

ويخشى المسؤولون الأميركيون من أن يؤدي حل قضية عقيرين عسكرياً بعيداً عنهم، إلى التأثير سلباً على مصالح واشنطن، نظراً لارتباط «حماية الشعب» بما يجري في المنطقة، وإمكانية اهتزاز قبضة الميليشيا على شرق سورية نتيجة تراجع سيطرتها على عقيرين.

هنا تأتي عمليات استهداف القاعدة الروسية في حميميم، والتي اتجهت الأنظار إلى جبهة النصرة وجهات إقليمية معينة لتحميلها المسؤولية عنها، إلا أنه قد يكون وراءها أطراف دولية أخرى لا تريد لعملية إدلب أن تتواصل، وهي توجه رسالة اعتراض مباشرة إلى روسيا.

روسيا تصد ١٢ هجوماً بطائرات بلا طيار عن قاعدتي «حميميم» وطرطوس

وكالات

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الدفاعات الجوية الروسية في قاعدتي حميميم وطرطوس قد صدت هجوم ١٣ طائرة ضارية بلا طيار ١٠ استهدفت حميميم و٣ استهدفت طرطوس الليلة الماضية. وقال بيان لوزارة الدفاع الروسية نقلته موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «صدت وسائل الدفاع الجوي الروسية مع حلول الظلام الليلة الماضية (الأحد) وعلى مسافة بعيدة عن حميميم ١٣ هدفاً جوية مجهولة الهوية كانت تقرب من أجواء المواقع الروسية في قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية شمال غربي سورية». وأوضح البيان، أن «عشرة أهداف اتجهت نحو حميميم، على حين تابعت ثلاثة تحليها باتجاه طرطوس، استهدفتها وسائل الدفاع الجوي الروسية وصنفت جميعها».

كما أكدت الوزارة في تغريدة على «تويتر»، أرفقتها بصور لحطام الدرونات المهاجمة، أن الهجوم الذي صدته الدفاعات الجوية الروسية قد أحبط بالكامل، وحفظ له الإرهابيون ليكون أعداء مكثفاً على المواقع الروسية في سورية.

